العوضي يتوقع انخفاض كلفة المصفاة الجديدة

الزنكي: إنفاق «البترول الكويتية» وشركاتها على الصحة والبيئة في تزايد مطرد

حاتم العوضي

فاروق الزنكي

■ المؤسسة تعمل على تسكين الشواغر وعرضها على مجلس الإدارة

أكد الرئيس التنفيذي في مؤسسة البترول الكويتية فاروق الزنكي ان انفاق المؤسسة وشركاتها التابعة على الصحة والسلامة البيئية في تزايد مستمر ومطرد مشيرا الى حرص «استراتيجية المؤسسة 2020» على تحقيق التوازن بين احتياجات العمل وصحة العاملين في القطاع النفطي.

وقال الزنكي في تصريح صحافي على هامش «يوم التوعية بالسمنة» الذي نظمته شركة البترول العالمية وبحضور العديد من قيادات القطاع النفطي ان المؤسسة وشركاتها التابعة ملتزمة بالمعايير العالمية في الصحة والسلامة البيئية نظرا الى خطورة العمليات النفطية وتجنبا لوقوع حوادث بيئية مستقبلية.

وشدد على التزام وحرص المؤسسة والشركات التابعة على صحة الموظفين مبينا انه في ظل ارتفاع نسب الاصابة بالضغط والسكر في الكويت لابد من وجوب الحفاظ على صحة وسلامة العاملين بما يعزز قدراتهم في مجال الأعمال التي يؤدونها.

وقال ان هناك تذكيرا مستمرا من قبل مسؤولي الشركات بضرورة العمل على توفير التوازن بين العمل والصحة مشيرا الى مستويات من الصحة والسلامة البيئية تتطلبها الادارات الفنية وغيرها لتحقيق الكفاءة المثلى في العمل.

وحول تسكين شواغر نواب الاعضاء المنتدبين افاد الزنكي بأن هناك لجنة تعمل على قدم وساق للانتهاء من تسكين الشواغر وعرضها للموافقة عليها من قبل مجلس ادارة المؤسسة مبينا ان تسكين تلك الشواغر يكون بناء على معايير محددة تتبعها اللجنة في الكثير من الامور الفنية والادارية التي حددها مجلس ادارة المؤسسة.

من جهته قال نائب العضو المنتدب لادارة المشاريع في شركة البترول الوطنية الكويتية المهندس حاتم العوضي ان تقل تكلفة مشروعي المصفاة الجديدة والوقود البيئي عن الميزانية المرصودة والبالغة 8.6 مليارات دينار كويتي.

وقال العوضي لـ«كونا» خلال «يوم التوعية بالسمنة» الذي نظمته شركة البترول العالمية اليوم بحضور العديد من قيادات القطاع النفطي ان المؤشرات جميعها «تفيد بامكانية الحصول على أسعار جيدة جدا ربما تكون أقل من أربعة مليارات دينار لمشروع المصفاة الجديدة وبحدود 6.4 مليارات دينار لمشروع الوقود البيئي وهي الميزانية المرصودة لكل مشروع على حدة».

واضاف ان الانخفاض في أسعار المشروعين «ليس معروفا كم ستبلغ نسبته» مؤكدا سعي الشركة الدائم الى تنبيه المقاولين «بضرورة ألا تتجاوز تكاليف الانشاء للمشروعين الميزانية المرصودة والتي تمت دراستها قبل أكثر من سنتين والتي من غير المتوقع ان تزيد كما من الصعب التنبؤ بتكلفة المشروعين بشكل نهائي جازم».

وشدد على الانتهاء من توقيع العقود الاستشارية لمشروعي المصفاة والوقود البيئي «ويتم حاليا تأهيل المقاولين وخلال ثلاثة أسابيع سيتم الانتهاء منها وبعدها من المتوقع مع بداية العام الجديد ان يتم طرح المناقصات للتنفيذ». وقال العوضي مع الشركتين المستشارتين من ناحية العمالة المطلوبة من المهندسين والمديرين ويتم اختيارهم ومن ثم سيساعدوننا في طرح المناقصات».

وبين ان المشاريع بدأ التنفيذ بهما بالفعل وتمت الترسية على المقاول الذي سيجهز الموقع بالنسبة للوقود البيئي وفي مشروع المصفاة يتم حاليا تجهيز الارض وفقا للمواصفات المقررة.

وعن المفاعلات التي تم شراؤها في وقت سابق للمشروعين وما اذا كانت تعرضت لأي تلف أو تآكل خلال الفترة الماضية أوضح ان المفاعلات كافة محفوظة بغاز النيتروجين وهناك عدادات قياس موجودة اضافة الى متخصصين يفحصونها دوريا للتأكد من نسبة الغاز الموجود للمحافظة عليها.

وذكر العوضي ان الشركات المصنعة للمفاعلات لديها بين فترة وأخرى زيارات للتأكد من سلامة المفاعلات «وبعد توقيع العقد مع المقاولين سيتولون هم مسؤولية الحفاظ على هذه المعدات».

وبخصوص الطاقة التكريرية بعد الانتهاء من المشروعين وما اذا كان هناك تعديل عليها أشار الى ان الطاقة ستكون 600 الف برميل بالنسبة للمصفاة الجديدة وبالنسبة لمشروع الوقود البيئي في مصفاتي الاحمدي وميناء عبدالله ستكون طاقتهما مجتمعة بحدود 800 الف برميل يوميا «ما يعني مجموعا قدره 1.4 مليون برميل يوميا من الوقود النظيف».

ان العام 2013 سيكون عاما سعيدا على القطاع النفطي باعتبار ان المقاولين وصلوا الى مرحلة متقدمة في المشاريع بالمملكة العربية السعودية وهم جاهزون لاستقبال المشروعين «المصفاة الجديدة والوقود البيئي» في الكويت وسيكون لديهم اهتمام كبير بالمشاركة فيهما. وعما اذا كان سيحدث تغيير في مواصفات المشروعين بعد مرور تلك الفترة التي ربما تكون خلالها دخلت تكنولوجيا جديدة أكد انه لن يتم تغيير في المواصفات «وشركة البترول الوطنية الكويتية استشارت متخصصين يعرفون علميا بمرخصي التكنولوجيا» وهناك اتصال مستمر معهم وأفادوا بعدم طرح تكنولوجيا جديدة في هذا المجال» في اشارة الى أن المشروعين صممتا طبقا لأحداث المواصفات التكنولوجية الموجودة.

وقال العوضي «اننا نعمل الآن

حصة الامتياز وشركاتها ارتفعت

«الجمان»: قوائم كبار الملاك وهيكلة الشركات تستحوذ على تحركات السوق

قال تقرير مركز الجمان للاستشارات الاقتصادية انه تم رصد أحد عشر حركة للتملكات المعلنة في قوائم كبار الملاك في الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع الماضي المنتهي في 2012/12/13، وقد استحوذت حركة التملكات المعلنة في « العقارية » على اكثر من نصف تلك الحركات بواقع 6 حركات، والذي يبدو انه ناتج عن إعادة هيكلة شاملة لكبار الملاك في الشركة المذكورة، حيث ارتفعت حصة «الإمتياز» وشركاتها التابعة بمقدار 2.225 نقطة مئوية من 15.640 إلى 17.865 في المئة كما ارتفعت حصة «كويتية» بمقدار 0.083 نقطة مئوية من 16.390 إلى 16.473 في المئة، وفي المقابل، انخفضت نسبة شركة الامتياز الأولى القابضة في «العقارية» بمقدار 4.931 نقطة مئوية من 19.287 إلى 14.356 في المئة، وايضا انخفضت حصة شركة الدرة الوطنية العقارية وآخرين بمقدار 3.963 نقطة مئوية من 15.500 إلى 11.537 في المئة، وقد دخلت «صناعات» وشركاتها التابعة في قائمة كبار الملاك في «العقارية» بنسبة 12.770 في المئة من رأس مالها، في حين خرجت ابتسام علي محمد البسام من تلك القائمة، حيث كانت تملك 5.970 في المئة من رأس مال الشركة المذكورة نهاية الأسبوع قبل الماضي، أي في 2012/12/6.

وأضاف التقرير أما حركة التملكات المعلنة الأخرى في قوائم كبار الملاك في الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع الماضي المنتهي في 2012/12/13، فقد كانت بواقع 5 حركات، حيث تصدرها خفض صندوق وفرة حصته في «سنام» بمقدار 2.347 نقطة مئوية من 13.147 إلى 10.800 في المئة، تلاه خفض «المستثمرون» حصتها في «صفاة عقار» بمقدار 0.780 نقطة مئوية من 7.140 الى 6.360 في المئة، ثم خفض المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية حصتها في «م الاعمال» بمقدار 0.540 نقطة مئوية من 6.000 إلى 5.460 في المئة، بينما اقتصرت عمليات الرفع الأخرى على حركة واحدة تمثلت في رفع «د للتمويل» حصتها في «إيفا» بمقدار 0.329 نقطة مئوية من 14.460 إلى 14.789 في المئة، بينما خرج «بيتك» من قائمة كبار ملاك «البيت» حيث كان يمتلك 5.150 في المئة من رأس مالها نهاية الأسبوع قبل الماضي، أي بتاريخ 2012/12/6. وقد تم الإفصاح عن تلك الحركة في بداية الأسبوع الماضي الموافق الأحد 2012/12/9.

الدولار يشهد استقراراً مقابل الدينار

قال بنك الكويت المركزي ان سعر صرف الدولار استقر مقابل الدينار عند مستوى 0.281 دينار بينما ارتفع سعر صرف اليورو مقابل الدينار الى 0.369 دينار.

واضاف المركزي ان سعر صرف الجنيه الإسترليني استقر مقابل الدينار عند مستوى 0.454 دينار في حين ظل سعر صرف الين الياباني على ما هو عليه دون تغيير عند مستوى 0.003 دينار بينما ارتفع سعر صرف الفرنك السويسري ليسجل 0.306 دينار.

تقرير: النفط محصور في نطاق سعري بين 90 و125 دولارا للبرميل

■ ارتفاع الأسعار بسبب التوترات الجيو سياسية بالاضافة إلى المخاطر في المنطقة

قال التقرير الأسبوعي لـ«ساكسو بنك» كان تداول نفط برنت الخام -على الرغم من مرور فترات زمنية تشوبها الريبة- محصورا ضمن نطاق تداول مستقر نسبيا خلال العامين الماضيين، وخاصة بالمقارنة مع السنوات السابقة التي ظهرت خلالها فترات من الإرتفاعات والإنخفاضات الهائلة في الأسعار. وإذا فكرنا فيما سيكون عليه الوضع في سنة 2013، فإننا نعتقد أن نطاق سعر التداول الحالي سوف يبقى على ما هو عليه؛ ذلك لأن نفط خام برنت واقع بين عدة عوامل لها نفس الدرجة من الأهمية، من شأنها مجتمعة أن تبقي السعر محصورا في نطاق سعري يتراوح بين 90 و125 دولارا أمريكيا للبرميل

واضاف التقرير خلال العامين الماضيين أصبح سعر نفط خام برنت المؤشر القياسي العائمي المتبع في معرفة أسعار أغلبية الصفقات المادية الفعلية الخاصة بالنفط، وبات أيضا -على نحو متزايد- السلعة المفضلة في عالم النفط الخام بالسندات الاستثمارية، شهدنا مؤخرا منذ زمن قريب مؤشرين من المؤشرات العالمية الأكثر متابعة -أي مؤشر كل من ستاندرد اند بورز وجولدمان ساكس للسلع- يعلنان زيادة أخرى في وزن نقطة النسبة المئوية لنفط برنت في سنداتهم التجارية للعام 2013 على حساب خام غرب تكساس الوسيط الذي لا يزال يتمتع بالوزن الأثقل إلا انه هبط هبوطا حادا عن مستواه في السنوات الماضية.

وتابع نتجت التذبذبات الكبيرة في أسعار نفط برنت الخام للفترة 2010-2011 في المقام الأول عن المخاوف الكبيرة والصغيرة المتعلقة بانقطاع الإمدادات، خاصة الحرب الأهلية في ليبيا أوائل عام 2011 والإعلان عن فرض عقوبات على إيران بسبب الشكوك بشأن نواياها النووية في أوائل عام 2012. أدت الإنقطاعات الطفيفة في الإنتاج في السودان ونيجيريا وسوريا وبحر الشمال أيضا إلى دعم أسعار النفط.

وفي مقابل هذه المخاوف المتعلقة بانقطاع الإمدادات، فإن الإقتصاد العالمي قد واصل الإزدهار وفق نمط بطيء نسبيا، نتج عنه زيادة طفيفة في الطلب العالمي على النفط. ساعدت المخاوف المتعلقة بالركود -التي تحققت الآن في أوروبا- في بعض المناطق الأخرى من العالم في بعض الأحيان على موازنة مخاوف الإمدادات المذكور أعلاه وتعويضها، مما أدى إلى إصلاحات طفيفة فيما يتعلق بالهبوط العام في أسعار سوق الأوراق المالية أثناء دورة التداول مع القليل من الإصلاحات الكبرى في هذا المجال.

ونتيجة لذلك، فإن معدل سعر نفط برنت الخام بقي تقريبا دونما تغيير على مدى العامين الماضيين، أي عند مستوى 110.75 دولار للبرميل في سنة 2011 وعند مستوى 111.70 دولار أمريكي للبرميل في العام 2012 على الأقل حتى هذا الوقت. يبين الرسم البياني توزيع الحجم المتداول في عقود أوائل الشهر للعام 2011 ومن دون المستغرب فإن هذه النتيجة قريبة جدا من الملاحظات الخاصة بمعدل الأسعار. يقع حوالي 9 في المئة من الحجم الكلي خلال العامين الماضيين بين 110 و111 دولارا للبرميل بينما يقع 54 في المئة من الحجم المتداول ضمن نطاق 9 دولارات أي بين 106 و115 دولار للبرميل.

وبين إن طرف منحنى الهبوط العام في أسعار سوق الأوراق المالية أثناء دورة التداول السفلي -كما نرى أيضا أسفله- أطول بطريقة ما من طرف الارتفاع العام. يفسر هذا -إلى جانب أشياء أخرى- بوجود مستثمري المضاربة مثل صناديق التحوط وتجار المضاربة. فتجار المضاربة يتفاعلون مع حركة السوق إما عبر زيادة أو تخفيض التعرض، فأثناء الزيادتين الكبيرتين في أسعار النفط -كما نرى في الرسم البياني أعلاه- قد أتبعنا بموجة بيع صغيرة بأسعار متدنية وأخرى كبيرة لأنهم أجبروا على تخفيض حالات الشراء المسببة للخسارة. خلال هذا الوقت من النصفي الثانية طويلة الأمد تجد في أكثر الأحيان أن الحركة تمتد إلى ما هو أبعد مما تكفله الأساسيات ذات الأولوية.

والآن بعد أن حددنا المحركين الرئيسيين المسببين لارتفاع أسعار النفط -وهما المخاوف الجيوسياسية وتدفق الإستثمارات الناتجة عن المضاربة- دعونا نلقي نظرة على بعض الأسباب الأخرى التي تجعلنا نعتقد أن أسعار النفط ستبقى تتراوح ضمن ذلك النطاق في المستقبل المنظور.

وخلال أوائل عام 2012 عندما ارتفع سعر خام برنت سمعنا في كثير من الأحيان تدخلا لفظيا من النعيمي -وزير نفط المملكة العربية السعودية- يهدف إلى تحقيق انخفاض في الأسعار. وبما أن المملكة هي أحد أكبر منتجي النفط في العالم والوحيدة التي تمتلك قدرة احتياطية على زيادة الإنتاج، فإن العالم ينتبه ويدون ملاحظاته عندما يتكلم. بعد الحظر على النفط الإيراني زادت المملكة العربية السعودية إنتاجها ليبلغ ما يقارب 10 ملايين برميل يوميا من أجل الوفاء بوعده في إعادة أسعار النفط إلى 100 دولار للبرميل وهو مستوى مقبول لكل من المنتج والمستهلك، ومع استمرار الإقتصاد العالمي في حالة انتعاش هشة، فإن أسعار النفط تلعب دور الرادع للنمو وبالتالي الرادع للطلب أيضا.

احتياطيات النفط الإستراتيجية

وإن رفع الأسعار بسبب التوترات الجيوسياسية يحمل أيضا مخاطر دخول دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية في تهدئة الأسواق من خلال الإفراج عن المنتجات النفطية من احتياطياتها الإستراتيجية. إن أعضاء وكالة الطاقة الدولية ملتزمون بالإحتفاظ على احتياطي نفطي للطوارئ من شأنه أن يغطي 90 يوما من الواردات. ومع أن الولايات المتحدة أكبر مستهلك، فإن لديها حاليا ما يقارب 700 مليون برميل احتياطي، وفقا لوزارة الطاقة الأميركية. وعلى الرغم من أن الإفراج عن الإحتياطي الإستراتيجي الذي نفذ في يونيو 2011 -بسبب فقدان الإنتاج الليبي- كان له تأثير محدود على المدى الطويل، فإن التهديد بالإفراج يعد كاف لردع المستثمرين الذين يعتمدون المضاربة في تداولاتهم ومنعهم من التدخل بشكل كبير، وبالتالي منع الأسعار من الإرتفاع.

وقال التقرير تجد أن أهم نمو في الإنتاج في عام 2013 يأتي من الزيت الصخري في الولايات المتحدة. وقد أدى هذا النمو بالفعل في انخفاض كبير في صافي واردات النفط الخام على مدى السنوات الخمس الماضية. وقالت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في توقعاتها السنوية المتعلقة بمجال الطاقة للعام 2013 أن «حدوث تحسن مستمر في مجال التقنيات المتقدمة لإنتاج النفط الخام يواصل رفد الإمدادات المحلية المتوقعة». وترى من خلال التوقعات أن يصل الإنتاج إلى 7.5 ملايين برميل في اليوم بحلول العام 2019. هذه النقلة النوعية في أسواق النفط العالمية خلال العقد القادم يمكن في النهاية -وفقا لوكالة الطاقة الدولية- أن تجعل إنتاج الولايات المتحدة من النفط يتجاوز إنتاج المملكة العربية السعودية. من شأن هذه الزيادة أن تساعد على زيادة العزل وبعد الفجوة بين الطلب والعرض المتاح، مما يقلل من خطر ارتفاع الأسعار خلال فترات نقص أو انقطاع الإمدادات.

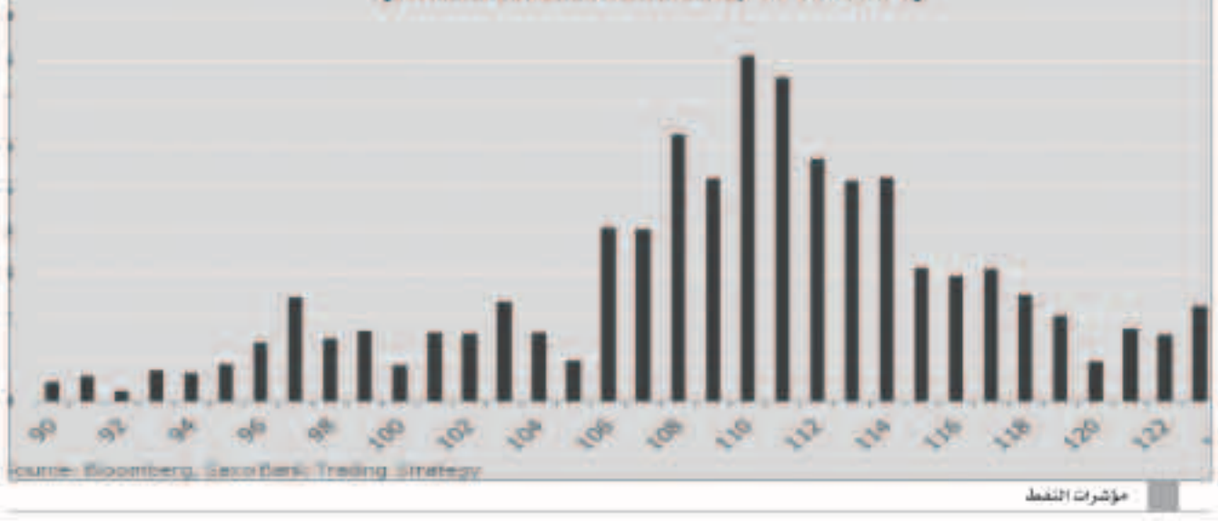

مؤشرات النفط

■ أهم نمو للإنتاج عام 2013 يتركز في الزيت الصخري

«الصندوق السيادي الصيني» يحذر من توقعات قاتمة لمنطقة اليورو

أبدت مؤسسة الاستثمار الصينية - صندوق الثروة السيادية للبلاد - «عدم تفاؤلها» إزاء مستقبل أزمة الديون بمنطقة اليورو لكنها ستدرس زيادة استثماراتها في المنطقة اذا هيأت الدول بيئة مواتية أكثر للاستثمار.

وقال جيسي وانغ نائب الرئيس التنفيذي للشركة إن أوروبا تحتاج لمزيد من الوقت لزيادة الإيرادات المالية للخروج من الأزمة.

وقال خلال منتدى في سانيا بجزيرة هاينان الجنوبية يوم الأحد «اعتقد أن النظرة المستقبلية لأزمة الديون لا تبعث على التفاؤل حتى الآن.»

وتابع «ستستمر بقوة في الدول الأوروبية وإذا تستى للدول المثقلة بالديون والاتحاد الأوروبي اتاحه بيئة استثمار اكثر ملائمة.. اعتقد انه يمكننا الاستثمار بفعالية أكبر في المستقبل.»

وتأسس الصندوق السيادي عام 2007 وحجمه 382 مليار دولار ومهمته تحقيق عائدات مرتفعة من استثمارات عالية المخاطر اعتمادا على جزء من احتياطيات الصين الضخمة من العملة الصعبة التي تعد الأكبر في العالم وتقدر عند 3.29 تريليونات دولارا.

«التمويل الدولية» تعزز إمدادات الطاقة بـ17 مليون دولار

أعلنت مؤسسة التمويل الدولية عضو مجموعة البنك الدولي، تقديم قرض تمويلي، ومشاركة في راس مال بقيمة 17 مليون دولار لسمارت إينرجي سولوشنز، الشركة العاملة في مجال توليد الطاقة، وذلك للتصدي لمشكلات نقص الطاقة الكهربائية في دول العالم المتأثرة بالنزاعات.

وقال رئيس مؤسسة التمويل الدولية في السعودية المسؤول الأول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وليد المرشد، إن مؤسسة التمويل الدولية ستقدم قرضا لسمارت إينرجي اثناء استحواذها على حصة في أسهم جولت القابضة، الشركة المالكة لسمارت إينرجي وفرع من جلف كابيتال، وسيساعد هذا التمويل الشركة على التوسع إلى أسواق الدول الخارجة من صراعات، وتلك المجاورة لها في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ حيث تؤدي الانقطاعات الكهربائية فيها إلى خفض الإنتاجية، وبالتالي إعاقة النمو الاقتصادي.

وأوضح المرشد أن سمارت إينرجي، تقوم ببناء وتأجير نطاق واسع من أنظمة توليد الطاقة، التي تزوّد الحكومات والشركات بحلول قصيرة الأمد للنقص في الطاقة، ما يمنح الدول الوقت اللازم لتنفيذ حلول فعّالة طويلة الأمد، حيث شهد قطاع تأجير الطاقة نموا كبيرا خلال السنوات الخمس الماضية جراء الضغط المتزايد على الحكومات لتأمين قدر أكبر من الطاقة.

وأكد المرشد أن هذا الاستثمار يأتي ضمن استراتيجيتنا القائمة على مساعدة الشركات الموجودة في منطقة الخليج على التوسّع للوصول إلى الاقتصادات الأقل تطورا في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، ونقل المعرفة والتكنولوجيا، وبالتالي المساهمة في التكامل الاقتصادي الإقليمي، والنمو الاقتصادي، وتشكّل هذه المبادرة جزءا من جهود مؤسسة التمويل الدولية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ لتطوير خدمات البنى التحتيّة، وتشجيع الاستثمارات بين بلدان المنطقة؛ حيث قامت مؤسسة التمويل الدولية خلال السنة المالية لعام 2012، المنتهية في يونيو، بتوفير استثمارات بلغت 430 مليون دولارا في مشاريع البنى التحتية في انحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وتعدّ مؤسسة التمويل الدولية أكبر مؤسسة للتنمية العالمية تتركز جهودها حصريا على القطاع الخاص في الدول النامية، وتساعد مؤسسة التمويل الدولية الدول النامية على تحقيق نمو مستدام من خلال تمويل الاستثمارات، وتقديم الخدمات الاستشارية للشركات والحكومات، وترتيب رؤوس الأموال في الأسواق المالية العالمية، ففي العام المالي 2012 وصلت استثماراتها إلى رقم قياسي بلغ عشرين مليار دولار؛ حيث تهدف إلى دعم قدرة القطاع الخاص على توفير فرص العمل، وتشجيع الابتكار والتعامل مع تحديات التنمية الأكثر إلحاحًا التي تواجه العالم.

«نيسان «باترول» يتألق في الشرق الأوسط

نيسان باترول

بعد تجاحه الباهر وأدائه متقطع النظير في مناطق الشرق الأوسط وتحمله لكافة التحديات البيئية لأكثر من 50 عاما، ينطلق نيسان باترول «بطل الدروب» في تحد جديد حيث تشجع شركة نيسان سكان المنطقة على إبداع فكرة «تحدي نيسان باترول» لاختبار قدرات بطل الدروب مرة أخرى. وقد صمم نيسان باترول خصيصا للشرق الأوسط بعد اجراء 13265 ساعة من تجارب القيادة في المنطقة قبل التدشين الرسمي. ومنذ اطلاقه، يقوم نيسان باترول بكل ثقة وجدارة بأداء أدواره في خدمة عملائه في كل الأماكن والأوقات في جميع انحاء المنطقة. وقد قررت شركة نيسان تدشين مسابقة من خلال شبكة الانترنت لتشجيع عشاق بطل الدروب على تصميم تجربة إبداعية تضع مزيدا من التحديات أمام نيسان باترول ومنح انفسهم فرصة العمر لزيارة اليابان أو الحصول على جوائز قيمة أخرى.

وقال سمير شرفان، مدير المبيعات والتسويق في نيسان الشرق الأوسط: «خضع نيسان باترول لتحسينات متتالية ومكثفة خلال أكثر من 60 سنة، ويتمتع بعد تواجده في الشرق الأوسط لفترة 55 عاما بتراث غني وشعبية كبيرة. ومن خلال تحدي نيسان باترول، نقدم للناس في المنطقة فرصة المشاركة بأفكارهم حول ما حلموا به في استخدام بطل الدروب، إن تحدي نيسان باترول يمثل المرحلة التالية في تاريخ باترول في الشرق الأوسط ونتطلع لمشاركة عشاق نيسان باترول ومعرفة رؤيتهم حول ما ستكون عليه قدرات بطل الدروب».